E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1990/33
21 November 1989
ARABIC
Original : ENGLISH/FRENCH/SPANISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة السادسة والاربعون
البند ٩ من جدول الاعمال المؤقت

مسألة إعمال الحق في التنمية

تجميع تحليلي أعده الامين العام للتعليقات والاراء المتعلقة بتنفيذ وزيادة تعزيز الحق في التنمية

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	١
أولا ـ أهمية الإعلان وعلاقته بالصكوك الدولية الاخرى	٤
ألف ـ الحكومات	٤
باء ـ المنظمات غير الحكومية	٤
ثانيا ـ العوامل التي تؤثر على إعمال الحق في التنمية	٦
ألف ـ احترام حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في تقرير المصير	٦
١ ـ الحكومات	٦
٢ ـ من جهاز للامم المتحدة	٦
٣ ـ من وكالة متخصصة	٧
٤ ـ من منظمات غير حكومية	٧
باء ـ السلم والامن ونزع السلاح على الصعيد الدولي	١٠
١ ـ من إحدى الحكومات	١٠
٢ ـ المنظمات غير الحكومية	١٠
جيم ـ النظام الاقتصادي الدولي الجديد	١٠
١ ـ الحكومات	١٠
٢ ـ المنظمات غير الحكومية	١١

المحتويات (تابع)

الصفحة

ثالثا - تنفيذ الإعلان على الصعيد الوطني ١٤
ألف - الحكومات ١٤
باء - من جهاز الأمم المتحدة ١٥
جيم - المنظمات غير الحكومية ١٥

رابعا - التنفيذ على الصعيد الدولي ١٧
ألف - الحكومات ١٧
باء - من وكالة متخصصة ١٨
جيم - المنظمات غير الحكومية ١٨

خامسا - دور النساء في تنفيذ الحق في التنمية ٢٢
ألف - من جهاز للأمم المتحدة ٢٢
باء - المنظمات غير الحكومية ٢٢

سادسا - نظام تقييم تنفيذ وزيادة تعزيز الحق في التنمية ٢٤
ألف - الحكومات ٢٤
باء - من جهازين للأمم المتحدة ٢٥
جيم - الوكالات المتخصصة ٢٦
دال - من لجنة إقليمية ٢٦
هاء - من منظمة غير حكومية ٢٧

المرفق

قائمة توضيحية بالنقاط الواجب إدراجها في استبيان بشأن إعمال الحق في التنمية ٢٨

مقدمة

١ - أصدرت الجمعية العامة إعلان الحق في التنمية خلال دورتها الحادية والاربعين في القرار ١٣٨/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ . وقد عقد فريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالحق في التنمية ، والذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٨١ تسع دورات في الفترة السابقة على اعتماد الإعلان وأسهم في وضع محتوياته . وعقب صدور الاعلان ، عقد الفريق العامل دورتين في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٨ قبل دورتي لجنة حقوق الإنسان .

٢ - وكان معروضا على لجنة حقوق الإنسان خلال دورتها الخامسة والاربعين في عام ١٩٨٩ تقرير فريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالحق في التنمية (E/CN.4/1989/10) .

٣ - وخلال هذه الدورة أدلى الممثلون التالية أسماؤهم ببيانات في إطار البند ٨ من جدول الاعمال عن الحق في التنمية*:

الحكومات: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (١٩) ، اثيوبيا (٣٠) ، الأرجنتين (١٩) ، أفغانستان (٣٠) ، اكوادور (١٩) ، باكستان (٣٠) ، البرتغال (٣٠) ، بلجيكا (٣١) ، بلغاريا (٣٠) ، بنغلاديش (٣١) ، بيرو (٣١) ، الجزائر (٣٣) ، الجماهيرية العربية الليبية (٣٠) ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية (١٩) ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية (٣١) ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية (٣٠) ، الجمهورية العربية السورية (٣٠) ، رومانيا (٣١) ، الصين (١٩) ، العراق (٣٠) ، فرنسا (١٩) ، الفلبين (٣١) ، فنزويلا (٣٠) ، كندا (١٩) ، كوبا (٣٠ و٣١) ، كولومبيا (٣١) ، لبنان (٣٣) ، مصر (٣١) ، المكسيك (٣٠) ، النمسا (٣٠) الهند (٣٠) ، هولندا (٣١) ، يوغوسلافيا (٣٠) .

وكالة متخصصة: منظمة العمل الدولية (٣٣) .

منظمات غير حكومية: الاتحاد المسيحي الديمقراطي الدولي (٣٠) ، لجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي (٣٣) ، مجلس الجهات الاربع (٣٣) ، مجلس الكريس الأعلى (في كويبيك) (٣٠) ، مجلس أمريكا الجنوبية للهنود (٣٠) ، رابطة الدول الأمريكية للصحافة (٣٠) ، الرابطة الدولية لمناهضة التعذيب (٣٣) ، رابطة المحامين الدولية (٣٣) ، لجنة الحقوقيين الدولية (٣٠) ، المجلس الدولي للمرأة اليهودية (٣٠) ، الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (٣٣) ، المجلس الدولي لمعاهدات الهنود (٣٣) ، الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها (٣٠) ، الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع (٣٠) ، الاتحاد الدولي للطلبة (٣٠) ، اتحاد أمريكا اللاتينية لرابطات أقارب المعتقلين المختفين (٣٣) ، الاتحاد العالمي للعمل (٣٣) ، اتحاد الطلبة المسيحي العالمي (٣٠) .

---

* تدل الأعداد الموجودة بين قوسين على رقم الجلسة التي تحدث خلالها الممثل .

٤ - وفي قرار اللجنة ١٩٨٩/٤٥ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، أحاطت علما مع التقدير بتقرير فريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالحق في التنمية (E/CN.4/1989/10) ، ورجت من الأمين العام أن يعمم هذا التقرير على جميع الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، مع توجيه نظرها إلى التجميع التحليلي للردود (E/CN.4/AC.39/1989/1) . ورجت اللجنة أيضا من الأمين العام أن يرسل استبيانا إلى الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية أيضا ، بما فيها تلك التي تقوم بأنشطة في مجالي التنمية وحقوق الإنسان ، لكي يستخلص منها آراء اضافية ومستكملة وأكثر تحديدا حول موضوع تنفيذ إعلان الحق في التنمية وزيادة تعزيزه .

٥ - وفي القرار نفسه ، دعت اللجنة الأمين العام إلى أن ينظم ، خلال عام ١٩٨٩ ، في حدود الموارد القائمة ، مشاورات شاملة بشأن إعمال الحق في التنمية يشترك فيها خبراء ذوو خبرة متصلة بالموضوع مكتسبة على الصعيد الوطني وممثلون لمنظومة الأمم المتحدة ، بما فيها وكالاتها المتخصصة ، وللمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية وللمنظمات غير الحكومية ذات الشأن ، وذلك للتركيز على المشاكل الأساسية التي يطرحها تنفيذ الإعلان والمعايير التي يمكن استخدامها لتحديد التقدم والآليات اللازمة لتقييم مثل هذا التقدم وحفزه . ورجت أيضا من الأمين العام أن يعرض التقرير عن المشاورات الشاملة على لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والأربعين .

٦ - وقررت اللجنة أيضا أن تنظر في مسألة الحق في التنمية في دورتها السادسة والأربعين ، كمسألة ذات أولوية عالية ومحل اهتمام مستمر ، وذلك في إطار بند مستقل في جدول الأعمال ، تحت عنوان "مسألة إعمال الحق في التنمية" .

٧ - وأحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، بموجب مقرره ١٩٨٩/١٤١ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٨٩/٤٥ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ووافق على دعوة اللجنة للأمين العام إلى أن ينظم في خلال عام ١٩٨٩ ، في حدود الموارد القائمة مشاورات شاملة بشأن إعمال الحق في التنمية ، يشترك فيها خبراء ذوو خبرة متصلة بالموضوع مكتسبة على الصعيد الوطني وممثلون لمنظومة الأمم المتحدة ، بما فيها وكالاتها المتخصصة ، وللمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية وللمنظمات غير الحكومية ذات الشأن ، بما فيها تلك التي تقوم بأنشطة في مجالي التنمية وحقوق الإنسان .

٨ - ويعتمد هذا التقرير على المعلومات التي وردت ردا على الاستبيان الذي أحاله الأمين العام وفقا لطلب لجنة حقوق الإنسان ١٩٨٩/٤٥ ويعتمد التقرير على الردود التالية:

الحكومات: الصين (٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩) ، الجمهورية الدومينيكية (٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩) ، هولندا (٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩) ، قطر (١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩) .

أجهزة الأمم المتحدة: مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (١٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٩ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩) ، برنامج الأغذية العالمي (٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) .

الوكالات المتخصصة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (١٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٩ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ، ومنظمة الطيران المدني الدولية (٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٨٩) ، ومكتب العمل الدولي (٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) .

ومن لجنة اقليمية: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) .

ومن منظمة غير حكومية: مجلس التعاضد الاقتصادي (١٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٩) .

ومنظمات غير حكومية: مجلس الجهات الأربع (١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩) ، الرابطة الدولية لنوادي الليونز (٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩) ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة (١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩) ، المنظمة القانونية الدولية (١٣ تموز/ يوليه و١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) ، رابطة القانون الدولي (١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ، الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها (٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ، الاتحاد البرلماني الدولي (٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩) ، مجلس أمريكا اللاتينية للنساء الكاثوليكيات (٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ، واتحاد الخدمة والعدالة والسلم في أمريكا اللاتينية (١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩) ، المنظمة الدولية للمدارس المتحدة (٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٩) ، العصبة العالمية للتربية (٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩) ، الحركة العالمية للأمهات (٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩) .

٩ - وأشارت الردود التالية إلى أن المصدر المعني ليس لديه أي تعليق:

من الحكومات: هولندا .

من أجهزة الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

من الوكالات المتخصصة: منظمة الطيران المدني الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية .

من المنظمات الحكومية الدولية: مجلس التعاضد الاقتصادي .

من المنظمات غير الحكومية: الرابطة الدولية لنوادي الليونز ورابطة القانون الدولي والمنظمة الدولية للمدارس المتحدة .

أولا - أهمية الإعلان وعلاقته بالصكوك الدولية الأخرى

ألف - الحكومات

الصين

تعتبر الحكومة الصينية الحق في التنمية أحد الحقوق الإنسانية الثابتة . ولا يمكن دون بلوغ الحق في التنمية أن يتمتع الناس كليا بحقوق الإنسان الأخرى . ومن ثم فينبغي الإعلان على نطاق واسع عن الترابط بين هذا الحق وغيره من حقوق الإنسان ، بغية تعزيز فهم أوضح . ولا ينطوي الحق في التنمية على مجرد تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستويات المعيشة المادية للناس . فهو يتضمن أيضا التنمية الشاملة لجميع جوانب الاقتصاد والمجتمع والثقافة والتعليم والصحة والرفاه الاجتماعي إلى جانب تحقيق العدل الاجتماعي .

الجمهورية الدومينيكية

تؤيد حكومة الجمهورية الدومينيكية إعلان الحق في التنمية وترحب بمواصلة دراسة مسألة الحق في التنمية كمسألة ذات أولوية عالية وموضع اهتمام مستمر في نطاق البند المعنون "مسألة إعمال الحق في التنمية" . ونظرا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العالمية الراهنة ، فإن هناك حاجة إلى إعلان الحق في التنمية الذي يمكن أن يساعد على استقرار الشعوب وأن يسهم بذلك في السلم العالمي .

قطر

تؤيد حكومة دولة قطر إعلان الحق في التنمية ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٨٦ نتيجة تضافر جهود المجتمع الدولي خلال السنوات السابقة ، وترحب بالإعلان . وتعتقد دولة قطر أن الإعلان في شكله الحالي ، يحقق أحد الأهداف الأساسية ، أي إرساء صيغة تجمع بين الحقوق الفردية والجماعية . وإحدى الميزات الأخرى للنص هي أنه يرسي بوضوح رابطة بين التنمية وحقوق الإنسان . وعلاوة على ذلك ، فإن الإعلان يضع الفرد ، كذات لا كموضوع ، في قلب عملية التنمية ، ويوحي بذلك بأن على الأفراد أن يشاركوا في عملية التنمية بصفة طوعية .

باء - المنظمات غير الحكومية

منظمة الخدمة والعدالة والسلم في أمريكا اللاتينية

تختلف حالة حقوق الإنسان في الظروف الراهنة في أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بتنفيذ الحق في التنمية اختلافا كبيرا عن الحالة في تلك المنطقة عندما بدأت الأمم المتحدة التصدي لهذه المشكلة ، بناء على مبادرة من بلدان أمريكا اللاتينية نفسها .

فقد تدهورت ظروف المعيشة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدرجة كبيرة . وانتشر الفقر ليعم قطاعات واسعة من السكان ، وهناك إحباط واسع النطاق بسبب الهبوط في مستويات المعيشة . وأسفرت هذه الحالة عن توترات ونزاعات اجتماعية حادة من مختلف الأنواع يمكن أن تعرض للخطر الدول التي تخضع لحكم القانون ، والتي تشكل اليوم الغالبية . وتظهر هذه المصاعب في القطاع الخارجي وهو القطاع الذي يفرض قيودا على تنمية البلدان في المنطقة . ونتيجة لذلك فإن مشكلة الديون الخارجية هي العقبة الأساسية أمام إعمال الحق في التنمية .

وبما أن الإعلان (قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١) لا يرسي أية استراتيجية لبلوغ هذا الهدف - اذ ليس هو بالموضع المناسب لذلك - فإن الحق في التنمية يظل هدفا مثاليا ينبغي أن تتجه نحوه جهود المجتمع الدولي والدول بصفة خاصة .

العصبة العالمية للتربية

رئي أن الحق في التنمية مسألة بالغة التعقيد نظرا لأن تفسير التنمية يمكن أن يكون واسعا للغاية ومتصلا بالتنمية الشخصية الفكرية والمعنوية والعاطفية للفرد ، وكذلك بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإحدى الجماعات أو لبلد بأكمله . ولا ينفصل الجانبان أحدهما عن الآخر نظرا لأن زيادة التنمية الاقتصادية يمكن أن تشجع التنمية الشخصية ، وإن لم يكن هذا محتما . ويمكن من وجهة نظر العصبة العالمية للتربية تأييد الحق في التنمية الشخصية تأييدا تاما لأن من الواضح أن أهدافها تمضي في نفس الاتجاه . وفيما يتعلق بالحق في التنمية الاقتصادية ، فليس للعصبة العالمية للتنمية رأي بالضرورة . والدفع الوحيد الذي تود أن تشيره هو أن الحق في التنمية الاقتصادية دون قيد ليس أمرا سليما من الناحية الايكولوجية على الأرجح .

ثانيا - العوامل التي تؤثر على إعمال الحق في التنمية

ألف - احترام حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في تقرير المصير

١ - الحكومات

الصين

الحكومة مسؤولة عن تعزيز الديمقراطية وحكم القانون داخل البلد . ويجب أن تعمل على حماية الاستقرار الاجتماعي والنظام وأن تكفل لشعبها التمتع كليا بحقوق الإنسان المعترف بها بصفة عامة ، فتيسر من ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية . وينبغي على الحكومة أيضا أن تتخذ تدابير تشريعية وقانونية وادارية وتدابير أخرى لتكفل تمكين شعبها جميعه من المشاركة في عملية التنمية ومن الحصول على حقوق وفرص متساوية في التمتع بثمارها .

قطر

تدرك حكومة قطر أن استمرار الاستعمار والعدوان والتهديدات للسيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلم الاقليمي ، إلى جانب الاحتلال الأجنبي والفصل العنصري ، كلها أشكال من التمييز والسيطرة ورفض الاعتراف بالحق الاساسي لكل شعب في ممارسة كامل سيادته على موارده الطبيعية وأنها تشكل عقبات أساسية تعوق تنفيذ الحق في التنمية وبلوغ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالكامل .

٢ - من جهاز للأمم المتحدة

برنامج الأغذية العالمي

بما أن "الحق في التنمية" ينصب في نهاية المطاف على تعزيز مشاركة الفرد في التنمية وانتفاعه بها بغية تحقيق الرفاه الفردي ، فيلزم النظر إلى تنمية الموارد البشرية باعتبارها الفكرة الجوهرية وراء الجهود الرامية إلى تعزيز الحق في التنمية . وتعني الموارد البشرية مجمل ذخيرة الخواص البشرية - البدنية والعقلية والاجتماعية - التي تسهم في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأية أمة وتحدد مساره . وإذا ما نُظر إليها في هذا السياق ، فإن أنجع طريقة لمكافحة الفقر ، ودورة الجوع المتصلة به في معظم العالم النامي ليست هي مجرد الاستثمار في تنمية الموارد البشرية بل هي أيضا استحداث وتأمين الهياكل والأنظمة اللازمة للتوظيف المنتج للبشر واستمرار رفاههم .

وقد أكد برنامج الأغذية العالمي من جانبه تأكيدا خاصة على تنمية الموارد البشرية . وبصرف النظر عن مجموعة البنك الدولي ، فإن برنامج الأغذية العالمي هو أكبر مصدر لتمويل تنمية الموارد البشرية في منظومة الأمم المتحدة . ومن مجمل مبلغ

الـ ١٠ مليارات دولار للمعونة الغذائية التي التزم بها برنامج الأغذية العالمي منذ بدء عملياته في عام ١٩٦٣ تم تخصيص ٣٥ في المائة للدعم المباشر لمشاريع تغذية الجماعات المحرومة وللتغذية المدرسية ، وخصص الباقي في معظمه لدعم التنمية الزراعية والريفية (من خلال الأشغال كشيفة العمالة غالبا) ولمساعدات اللاجئين والطوارئ . ويعتبر برنامج الأغذية العالمي هذا الشكل من المساعدة أيضا إسهاما في التنمية البشرية في نهاية المطاف لا سيما وأن الحصص الأسرية التي تقدم في إطار هذه المشاريع ، التي دائما ما توجه إلى الفقراء ، تخفف من الأثر الخطير لسوء التغذية على التنمية البشرية . ويجري بذل جهود متزايدة لكي تُدمج في اطار المشاريع المعانة غذائيا ، أنشطة التدريب وغيرها من أنشطة الموارد البشرية التي تمولها الحكومات ، بمساعدة من وكالات أخرى للأمم المتحدة ، والمانحين الثنائيين والمنظمات غير الحكومية . وعلى ذلك فينبغي اعتبار المعونة الغذائية جزءاً ثمينا للغاية من الموارد التي توجهها منظومة الأمم المتحدة لصالح تنمية الموارد البشرية .

٣ - من وكالة متخصصة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

من الجوهري لبلوغ الحق في التنمية ، ان يسهم جميع الشركاء المعنيين ولا سيما المنتفعون في عملية التنمية . وينبغي تعزيز دور المنظمات غير الحكومية ، لا سيما العاملة منها في ميدان حقوق الإنسان والتنمية ، حتى يمكنها أن تلعب دورا أكبر في تنفيذ القرار . وكما أشار المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في عام ١٩٧٩ ، فينبغي إيلاء اهتمام خاص للجماعات الضعيفة المناعة ، مثل النساء والشباب والعمال الذين لا يملكون أرضا ، والمزارعين المتنقلين والسكان الرحل . وأحد الشروط الأساسية الأخرى لإعمال الحق في التنمية هو الحاجة إلى ضمان إمكانية الوصول بشكل منصف إلى الأرض والمياه والموارد الطبيعية الاخرى .

٤ - من منظمات غير حكومية

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

هناك ترابط لا انفصام له بين التنمية والديمقراطية . وهذا صحيح في جميع مجالات الحياة بما في ذلك الديمقراطية الصناعية ، ويحتاج النقابيون العماليون إلى الضمانات الضرورية لحقوقهم لتمثيل مصالح أعضائهم بصورة فعالة . وقد بينت تجارب التنمية الاقتصادية أنه يجب اقتسام مكاسبها بصورة عادلة ، وأن التقدم في الميدان الاجتماعي ينبغي أن يصحب التقدم في الميدان الاقتصادي ، لأن غلبة تطرّف الثراء والفقر بخلاف ذلك تبذر بذور القلق السياسي والاجتماعي . وتتيح زيادة الحرية للنقابات العمالية توزيعا أكثر إنصافا لمكاسب التنمية وتساعد على إنشاء هياكل اجتماعية مرنة يمكن أن تدعم التغيير الاقتصادي .

الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها

إذا ما اتخذنا اعلان الحق في التنمية (قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦) نقطة انطلاق لنا ، فيجب ان نواصل تطوير أفكارنا حول مفهوم التنمية ، واضعين في الاعتبار بصفة خاصة ما يلي:

(أ) أنها عملية شاملة ينصب موضوعها الرئيسي على الإنسان ويتمثل غرضها في أن يحقق البشر ذواتهم كليا في جميع المجالات (الجسمانية والفكرية والمعنوية والثقافية) في نطاق المجتمع ؛

(ب) أن هذه العملية تتطلب مشاركة نشطة وواعية من الأفراد والمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات في جميع المراحل ، منذ تحديد أهداف ووسائل تحقيقها حتى تنفيذها وتقييم نتائجها ؛

(ج) أن الحق في التنمية يشمل الحق في التمتع بالحقوق والحريات المدنية والسياسية وانعدام أي نوع من التمييز ؛

(د) أنه لا يوجد نموذج وحيد أو جاهز للتنمية ، مما يعني أن التنمية الحقيقية تتطلب حق تقرير المصير للشعوب ، والاعتراف بسيادتها على مواردها وثرواتها الطبيعية والاحترام الكامل لهويتها الثقافية ؛

(هـ) أن التنمية ليست مشكلة تخص فقط البلدان "النامية" ، ولكنها موضع اهتمام للمجتمع الدولي بأكمله ، بسبب ترابط جميع البلدان ولأن في البلدان المتقدمة أيضا جيوبا متخلفة بالمعنى التقليدي ومشاكل "تتطلب الاهتمام بسبب تأثيرها على عملية التنمية: وهي العلاقة بين النمو الاقتصادي والرفاه الفردي ؛ ومشاكل الاغتراب والإسراف في الاستهلاك وعدم المشاركة في اتخاذ القرار ؛ والسياسات غير السليمة بيئيا "(E/CN.4/1334 ، الفقرة ٣٥) .

المنظمة القانونية الدولية

من رأي المنظمة القانونية الدولية أن الحق في التنمية يتكون من حق كل فرد في حياة كريمة وفي التحرر من الفقر ؛ وحق كل شعب في أن ينتهج ، بعد الاستقلال السياسي ، تقرير المصير اقتصاديا ؛ وحق الدول في أن تتمكن من ضمان الاحتياجات الأساسية لسكانها دون تدخل في حقوقها السيادية من دول أخرى . ولا يتطلب إعمال الحق في التنمية تدخلا اقتصاديا فحسب ، بل تدخلا سياسيا وقانونيا قبل كل شيء آخر .

وأحد العناصر الهامة في الحق في التنمية العلاقة بين مختلف مواضيع القانون: أي الدول والشعوب والأفراد .

وللشعوب والأفراد دور خاص إزاء الدول في مجالين محددين: اشتراك الشعب في السياسة الإنمائية واستغلال الموارد المستوردة لصالحه . والجانب الأول هدف سار لكل

من البلدان النامية والبلدان الصناعية كما يتبين ، على سبيل المثال ، من سياسة المعونة الإنمائية لايطاليا (القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٨٧) ، حيث يجري تشجيع السكان المحليين والجماعات المحلية على المشاركة في مختلف المراحل مما يحقق نتائج ايجابية .

وتبين الاتفاقات الثنائية بين ايطاليا والبلدان النامية الاتجاه نفسه لتحقيق المشاركة النشطة من السكان باعتبارها واحدا من أهم العناصر .

وتعد مشكلة الاستخدام الفعال للموارد التي يتيحها التعاون الإنمائي الدولي لتحسين مستوى المعيشة ذات أهمية حاسمة وتتصل بمسألة ربط سياسة التنمية في البلدان الصناعية باحترام حقوق الإنسان في البلدان المنتفعة .

على أن المشاكل متباينة: والمشكلة الرئيسية هي أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق كامل على معنى مفهوم "حقوق الإنسان" حيث يرتبط هذا المفهوم بدرجة كبيرة بالحالة الاجتماعية والتاريخ والتقاليد القانونية والسياسية في مختلف القارات والبلدان . وهناك أيضا خطر في أن تستخدم الرابطة بين التعاون الإنمائي وحقوق الإنسان لأهداف غير الأهداف الإنسانية المحضة . على أنه ينبغي التأكيد على أن تحقيق صلة من هذا النوع مع توفير الضمانات اللازمة عنصر أساسي لممارسة الحق في التنمية .

مجلس أمريكا اللاتينية للنساء الكاثوليكيات

أشار المجلس إلى البعد الروحي للانسان وبيّن أن احترام حقوق الإنسان المتصلة بذلك أمر حاسم لتحقيق التنمية لدى جميع البشر .

الحركة العالمية للأمهات

لاحظت الحركة العالمية للأمهات أن الاتجاه الحالي لإعلان حقوق جديدة ، في حين أن الحقوق القديمة ما زالت تتعرض لانتهاك صارخ من عدد كبير جدا من الدول في كثير جدا من أنحاء العالم ، هو اتجاه خطر .

وهناك إغراء كبير في الانغماس فيما يسميه الفرنسيون الهروب إلى الأمام "la fuite en avant" ، بدلا من التركيز على حل المشاكل المسلّم بها فعلا . وتوافق الحركة العالمية للأمهات موافقة كاملة على الحق في التنمية ولكنها لا تحب أن يصبح بمثابة ذريعة لتجاهل أو إنكار حقوق الإنسان الأساسية الأخرى .وبصفة خاصة فإن على الحكومات ألا تنكر حقوق الإنسان الأساسية للأقليات ، والأمهات ، والأطفال ، والمعوقين ،

والمسنين ومن إليهم بحجة أن هذه الحقوق تتعارض مع حق التنمية للأغلبية . إذ لا يمكن تحقيق تنمية سليمة ودائمة في ظل هذه الظروف . وهناك كثير من الأمثلة على ذلك في التاريخ القريب والمعاصر .

باء - السلم والأمن ونزع السلاح على الصعيد الدولي

١ - من إحدى الحكومات

الصين

من المحتم في مجال السياسات الدولية القضاء على العنصرية والاستعمار والهيمنة ووقف عمليات الغزو والاحتلال الأجنبية ، والحفاظ على السلم والاستقرار الدوليين وضمان حق تقرير المصير لجميع الشعوب . وعند ذلك فحسب فيمكن أن نأمل في توافر بيئة دولية مواتية لإعمال الحق في التنمية .

٢ - المنظمات غير الحكومية

الاتحاد البرلماني الدولي

درس المؤتمر البرلماني الدولي الثاني والثمانون الذي عقد في لندن (المملكة المتحدة) من ٤ - ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ المشاكل المتعلقة بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي لمصلحة البشر . ودعا الدول ، في جملة أمور ، "إلى أن تتوخى القيام ، حسب الضرورة ، باستحداث إجراءات وآليات وهيئات للتعاون الدولي بغية الإسهام في تقدم علوم وتكنولوجيا الفضاء ، وتعزيز السلم والثقة الدوليين ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والوقاية من الكوارث والأخطار الكبرى ومعالجتها" .

منظمة الخدمة والعدالة والسلم في أمريكا اللاتينية

يبدو أن الموقف الدولي الراهن مواتٍ لتعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالحق في التنمية . فإن الإنجازات في ميدان نزع السلاح وفي تسوية نزاعات مسلحة إقليمية مختلفة كانت تؤثر سلبيا على السلم والأمن الدوليين قد قضت على سلسلة من العوائق التي كانت تعرقل فيما قبل تطوير تدابير التعاون .

جيم - النظام الاقتصادي الدولي الجديد

١ - الحكومات

الصين

ينبغي على جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة ، أن تسعى بنشاط في ميدان الاقتصاديات الدولية لتصحيح الظلم واختلال التوازن في الهيكل الاقتصادي العالمي . وبداية ، فيمكنها أن تحاول رفع أسعار السلع الأولية ، واستقرار أسعار

الصرف ، وخفض أسعار الفائدة ، وتحسين شروط نقل التكنولوجيا ، وتخفيف عبء ديون بلدان العالم الثالث ، والتغلب على الحمائية التجارية وزيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية . ويمكنها أن تحدد أهدافا عملية وأن تعتمد سياسات وتدابير مجدية لتحسين البيئة الاقتصادية الدولية . وهذا من شأنه أن يخفف من الضغوط التي تعاني منها البلدان النامية وأن يقضي عليها تدريجيا .

قطر

تعتقد دولة قطر أن هناك حاجة لإرساء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس أكثر إنصافا ولذلك فهي تؤيد إعلان الحق في التنمية ، وإعلان إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والتي سيؤدي تنفيذها إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي على أساس المساواة في الحقوق ، والعدل ، واحترام السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم الاعتداء ، وتعزيز المصالح المتبادلة والمنصفة ، والقضاء على معاناة المظالم نتيجة لاستخدام القوة ، وتعزيز العدالة الاجتماعية .

ويتمثل العامل الاقتصادي في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستند إلى المساواة في السيادة ، والترابط ، وتبادل المصلحة والتعاون فيما بين جميع الدول . وبناء عليه ، وكشرط أولي لبلوغ حق كل شعب في التنمية ، فينبغي اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف وديمقراطي واقامة نظام اقتصادي دولي جديد بهدف تحقيق أمن اقتصادي متساوٍ لجميع الدول . وعلاوة على ذلك ، تنطوي ممارسة الحق في التنمية على سيادة السلم وقيام نظام اقتصادي دولي جديد يستند إلى احترام حقوق الإنسان . وبالتالي ، فإن على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزاما مشتركا ومستقلا في أن تهيئ الظروف اللازمة لبلوغ الحق في التنمية ، مع إيلاء اهتمام خاص للعقبات التي تعوق مساعي البلدان النامية لضمان التمتع بهذا الحق .

٣ - المنظمات غير الحكومية

الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها

من العوامل القائمة في المجال الدولي التي تمنع كثيرا من البلدان من تنفيذ الحق في التنمية ، ينبغي الإشارة إلى ما يلي: (أ) الدين الخارجي ؛ و(ب) اختلال معدلات التبادل التجاري ؛ و(ج) أزمة النظام المالي الدولي ؛ و(د) تدفقات رؤوس الأموال من الجنوب إلى الشمال ؛ و(هـ) سياسات التكيف الذي يدعو اليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وللتغلب على هذه العوائق ، ينبغي اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) الدعوة إلى تعليق دفع الديون الخارجية ؛

(ب) الإلغاء الكامل أو الجزئي ، حسب الاقتضاء للديون الخارجية للبلدان النامية . وفي حالة الإعفاء الجزئي ، فينبغي مد فترة سداد رأس المال وخفض أسعار الفائدة على الدين المتبقي ؛

(ج) وضع أسعار مستقرة ومجزية ومنصفة للسلع الأولية والقضاء على قيود معينة أمام واردات البلدان المتقدمة من المنتجات المصنعة وشبه المصنعة من البلدان النامية ؛

(د) إصلاح النظام النقدي الدولي ، وبصفة خاصة ، من أجل تحقيق استقرار أسعار الصرف وتثبيط المضاربة المالية الدولية ؛

(هـ) إعمال الآليات الاقتصادية والقانونية والضريبية والمالية الراهنة ووضع مناهج جديد لعكس مسار تدفق رؤوس الأموال (ولا سيما استنزاف رؤوس الأموال) من الجنوب إلى الشمال .

ومن الجوهري عكس مسار هذا الاتجاه لأن التنمية الاقتصادية للبلدان النامية تتطلب مساعدة من البلدان المتقدمة في شكل رأسمال وتكنولوجيا وما إلى ذلك . وعلى اقل القليل فينبغي بلوغ هدف توفير نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي الذي حددته الأمم المتحدة . وستكون هذه إحدى الطرق ، المتيسرة للبلدان المتقدمة والنافعة بالتبادل ، والكفيلة بردّ الإسهام الجوهري الذي قدمته بلدان العالم الثالث ـ مكرهة وبثمن باهظ من المعاناة ـ عندما كانت مستعمرات لتحقيق التنمية الصناعية للأوطان الأم كما كانت تسمى في ذلك الحين (E/CN.4/1334 ، الفقرتان ٥٢ و٥٣) ؛

"وتدرك المنظمات غير الحكومية أن المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليست ببساطة "فوق" أو "خارج" أزمة التنمية الراهنة ، بل إنها تعاني هي ذاتها من أزمة ، وقد بدأت المنظمات غير الحكومية تتساءل بجدية عما إذا كانت وصفات هذه المؤسسات معاونة أو حتى مجدية . وكنقطة انطلاق ، تعتقد المنظمات غير الحكومية أن على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إذا ما كانا يحاولان حقا مساعدة بلدان العالم الثالث ، القيام بما يلي: أن يصبحا ديمقراطيين ومتعددي الأطراف حقا ، ومعنيين بتلبية احتياجات الجنوب لا بمجرد تحقيق المصالح والاهتمامات الايديولوجية للشمال ؛ وأن يجدا طريقة لجعل تنمية الجماهير الفقيرة أساسا لسياستهما وبرامجهما ..." (من الإعلان الختامي للحلقة الدراسية للمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة ، التي عقدت في اكسفورد ، بالمملكة المتحدة ، من ١٩ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧) .

المنظمة القانونية الدولية

ليس الهدف الأساسي من الحق في التنمية هو أن تلتزم البلدان الصناعية بنسبة من مواردها فحسب للمعونة الإنمائية ، بل ينبغي أن يتكون أيضا من إصلاحات مطردة للقوانين التي تنظم "النظام الاقتصادي" الدولي ، لإتاحة بلوغ "المساواة في الفرص" التي وردت في إعلان عام ١٩٨٦ .

وفي إطار هذا التتابع من الأفكار ، فإن الحق في التنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد يمضيان جنبا إلى جنب: والواقع ، أن الهدف من النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو الاستعاضة عن الاقتصاد الدولي الراهن باقتصاد أكثر ديمقراطية وكفاءة ، والحق في التنمية هو الأداة القانونية التي يمكن أن تدعم مثل هذا التطور . ومن الواضح تماما ، في هذا السياق ، أن موقف البلدان يتخذ بعدا مختلفا طبقا لحالتها الاقتصادية ، ولكن مع وجود هدف مشترك باستمرار .

ولا ينبغي أن تقتصر التزامات البلدان الصناعية على التزام بتقديم المساعدة ، بل إن عليها في الواقع أن تسهم في وضع قواعد اقتصادية جديدة تتيح توافر حالة اقتصادية دولية أكثر ديمقراطية .

وعلاوة على ذلك ، فهناك التزام خاص أمام البلدان النامية . إذ ينبغي عليها أولا أن تضمن لشعوبها التمتع بالمكاسب الناتجة عن التعاون الدولي ، وعليها ، في الوقت نفسه ، أن تتيح للشعب المشاركة في سياسات التنمية .

وأحد الأمثلة المحددة لكيفية الوصول إلى نهج جديد على الصعيد القانوني والسياسي والاقتصادي هو التحول من "حكم الدولة الأكثر رعاية" إلى نظام "الأفضليات التجارية العامة" الذي استخدم في اتفاق لومي بين الجماعة الأوروبية ومجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي .

الاتحاد البرلماني الدولي

تناول المؤتمر البرلماني الدولي الثاني والثمانون الذي عقد في لندن (المملكة المتحدة) من ٤ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ الموضوع المعنون "السكان والمساواة الغذائية والتماس حلول رشيدة وفعالة لمشكلة ديون العالم الثالث لضمان إتاحة الطعام للعالم" . وحدد البرلمانيون سلسلة من التدابير المحددة لتحقيق تنمية اقتصادية أكثر انسجاما في العالم .

ثالثا - تنفيذ الإعلان على الصعيد الوطني

ألف - الحكومات

الصين

تضع الحكومة الصينية عن وعي استراتيجية انمائية تأخذ في الاعتبار الحقائق الواقعية في الصين على هدي الخطوط التالية: إتاحة قيام ملكية الدولة والملكية الجماعية والخاصة جنبا إلى جنب ؛ وإقامة مناطق اقتصادية ؛ والبدء في تنمية المناطق الساحلية التي سيكون لها أثر رائد ، باجتذاب الداخل نحو التقدم ؛ وإلغاء مركزية اتخاذ القرار بحيث يتسنى للمناطق أن تضع أهدافها الإنمائية وفقا لظروفها المحلية .

ويجري تشجيع الأهالي على المشاركة في عملية التنمية بحيث يمكن أن يطلقوا العنان لطاقاتهم الخلاقة ، وتتلقى النساء أجورا مساوية لأجور الرجال . ويتاح العمل للمعوقين ، بحيث يعملون إلى المدى الذي تتيحه إمكانياتهم . وعلى هذا النحو ، يمكن أن تتفاعل جميع العوامل لبث الحيوية في اقتصاد دينامي وتطويره ، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى رفع مستوى معيشة الشعب .

وتطبق سياسة للإصلاح تتطلع صوب الخارج لاكتساب الخبرة الإدارية ، والتكنولوجيا المتقدمة ، والاستثمار بغية تعزيز تنمية الصين .

وفي مسار تنمية الصين لاقتصادها ، فإنها تبني أيضا أنظمة ديمقراطية وقانونية لكي تحمي الحقوق المدنية والسياسية لشعبها .

وتستخدم الصين مرافقها الضريبية والاجتماعية لمنع أوجه التباين بين الثراء والفقر والقضاء عليها حتى يتسنى لكل مواطن صيني أن يجني بصورة عادلة ثمار التنمية .

قطر

فيما يتعلق بالظروف الداخلية اللازمة لتنفيذ الحق في التنمية ، تؤيد دولة قطر أحكام الإعلان ، التي تنص على أن للدول حقا وعليها التزاما في أن تضع سياسة للتنمية الوطنية تهدف إلى تحقيق تحسينات متصلة لرفاهة شعبها في مجموعه ولكل فرد من أفراده على أساس المشاركة النشطة والحرة والمحددة الغرض في التنمية وفي التوزيع المنصف للمكاسب الناجمة عنها . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن تكون هناك رابطة لا تنفصم بين إعمال حقوق الفرد والتزاماته نحو المجتمع ، لأنه إذا ما حاول الفرد أن يمارس حقوقه على حساب المجتمع ، فهو ينتهك هذه الحقوق في واقع الأمر .

باء - من جهاز الأمم المتحدة

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

تتركز اهتمامات مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) فيما يتعلق بالتنمية في تعزيز القدرات المحلية والإقليمية في أنشطة إنتاج المستوطنات البشرية وتنفيذها وصيانتها وإدارتها . وتشمل الولاية العالمية للمركز الطابع المتعدد الأبعاد للمشاكل والحلول المشتركة بين البلدان والمتعلقة بندرة الموارد ، وعدم كفاية القدرات المحلية والافتقار إلى الإطار القانوني والمالي لتخفيف حدة المشاكل . على أن جوهر أنشطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) هو المساعدة في جهود بناء القدرات على الصعيد الوطني . ولهذه الأنشطة التي تتصل بمفهوم الحق في التنمية ثلاث سمات رئيسية:

(أ) إتاحة الاحتياجات البشرية الأساسية ، بما في ذلك الاسكان الملائم الذي اعترفت به لجنة حقوق الإنسان كحق أساسي من حقوق الإنسان ؛

(ب) اعتماد استراتيجيات وسياسات لتنمية المستوطنات البشرية بما في ذلك المأوى وما يتصل به من خدمات للجميع ، وإدماجها في إطار خطط التنمية الوطنية ؛

(ج) إدماج الفقراء والمحرومين الذين يشكلون قطاعا كبيرا من السكان ، في البلدان المنخفضة الدخل ، في المسار الرئيسي للأنشطة الرئيسية ، بواسطة حفز الأنشطة التي تحتاج إلى مدخلات من العمالة غير الماهرة وعوامل الانتاج الأخرى المتوافرة محليا .

جيم - المنظمات غير الحكومية

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

من الجوهري استشارة كل جماعات المصالح الاجتماعية - الاقتصادية إذا ما أريد لسياسات التنمية أن تتمتع بدعم واسع النطاق ، ويجب اعتبار نقابات العمال شريكة في التنمية . ومن المحتم عندما تلزم التضحية خلال فترة من التكيف الاقتصادي ، توافر مفهوم مساهمة الجميع في الجهد المبذول للانعاش الاقتصادي . ويجب استخدام الاجراءات التشاورية للبت في الأولويات المتعلقة بالتكيف ووضع تدابير للحد من أثر التقشف على العمال الأكثر فقرا . وهناك أهمية فائقة لتدابير القضاء على الفساد وعدم الكفاءة - على جميع المستويات - اذا ما أرادت الحكومة أن ترسي الثقة الشعبية في سياساتها .

الاتحاد البرلماني الدولي

تناول البرلمانيون في مسعاهم للإسهام في تطوير التعاون الاقتصادي الدولي الفعال ، مشكلة السياحة ، التي ربما لم يُعترف حتى الآن على نحو كاف بأثرها الاقتصادي الهائل على العالم الحديث . وأوصى المؤتمر البرلماني الدولي بشأن السياحة الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للسياحة في

نيسان/ابريل ١٩٨٩ في لاهاي (هولندا) ، ضمن جملة أمور ، بأن على البرلمانيين أن يضمنوا مراعاة دراسة العناصر المتصلة بالسياحة عند دراسة المسائل الأخرى ذات الأهمية الوطنية (مثل مسائل الاقتصاد والتنمية الاقليمية والأمن) بحيث تصبح السياحة جزءا من السياسات والأولويات الوطنية الشاملة المتعلقة بالتنمية . وتم إصدار استنتاجات هذا المؤتمر أيضا كوثيقة رسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1989/77) .

منظمة الخدمة والعدالة والسلم في أمريكا اللاتينية

هناك أهمية أساسية أيضا لنشر مضامين الحق في التنمية وإدراجها ضمن الأنشطة التعليمية والبحثية لتعريف جميع البلدان بأحكام الإعلان ، على النحو الذي أوصى به الفريق العامل .

الحركة العالمية للأمهات

اقترحت الحركة العالمية للأمهات أنه ينبغي مطالبة الحكومات الوطنية بأن تراعي في المقام الأول المشاكل والعقبات المحلية . فمن اليسير عليها بصورة شائعة أن تلقي بكل المسؤولية عن بعض أوجه القصور على أسباب دولية ، مع تجاهل نواحي التقصير المحلية التي كثيرا ما تكون مسؤولة بالمثل ، من قبيل سوء التخطيط أو الاختلاس أو الفساد أو المحسوبية أو الإهمال أو اضطهاد الأقليات ، وما إلى ذلك . ولذلك ، ينبغي مطالبتها بالتركيز على الجانب المحلي لهذه المشاكل وينبغي مطالبتها ، علاوة على ذلك ، بأن تنفق وقتا أقل في امتداح فضائلها (التي لا تظهر نتائجها دائما) ومزيدا من الوقت في التحليل الواضح لمشاكلها والسبل الكفيلة بالتغلب عليها . ولذلك يبدو أن الأسئلة ٢ و٣ و٦ و٩ صالحة بصفة خاصة لتوجيهها كاستبيان إلى الحكومات .

رابعا - التنفيذ على الصعيد الدولي

ألف - الحكومات

الصين

تستند السياسة الخارجية التي تنتهجها الصين إلى مبادئ الاستقلال والاستقلال الذاتي والسلم . وتعارض الصين جميع أشكال العنصرية والاستعمار والهيمنة . وتسعى بنشاط إلى تحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة والبلدان الاخرى . وبغية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين تحبذ الصين استخدام الوسائل غير العنيفة لتسوية النزاعات بين البلدان وتهيئة مناخ يشجع على إعمال الحق في التنمية . وفي الوقت نفسه ، تألو الصين على نفسها تطوير المبادلات الاقتصادية مع البلدان الاخرى وتقديم المساعدة ، قدر طاقتها ، إلى العالم الثالث والإسهام في القضاء على الظروف غير العادلة وغير المتوازنة في الاقتصاد العالمي .

الجمهورية الدومينيكية

١ - تعتقد الجمهورية الدومينيكية ، باعتبارها من البلدان الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة ، بأنه ينبغي تحديد مفهوم الحق في التنمية . وينبغي تعيين المشاكل والتدابير التي تعتمد لتنفيذ الحق في التنمية .

٢ - والتعاون الدولي ضروري لتطوير البلدان المتخلفة بصورة خاصة . ونحن نعتقد أنه ينبغي تمثيل البلدان النامية بالصورة الكافية في الأفرقة العاملة بحيث يمكن أن تتاح لها الفرصة للتعبير عن آرائها والدفاع عن مواقفها في التماس الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذا الحق . وعلى الدول الصناعية أن تنفذ التزاماتها بتقديم مساعدة غير مشروطة إلى البلدان النامية .

قطر

١ - تشعر دولة قطر بأن هناك حاجة ملحة لتنفيذ الحق في التنمية باعتباره أحد حقوق الإنسان . وقطر مقتنعة بأن المجتمع الدولي مصمم تماما على تعزيز العامل البشري في الحق في التنمية ، لأن التنمية التي لا تأخذ في الحسبان الرفاه الفردي لا يمكن اعتبارها تنمية بالمعنى الحقيقي للكلمة .

٢ - ويفترض ترابط المجتمع الدولي الحاجة إلى بذل جهود متضافرة من أجل إعمال الحق في التنمية وتنفيذه بنجاح ، وعلى الدول التزام دولي ووطني معا باتخاذ التدابير اللازمة من أجل تعزيز التنمية .

٣ - وينبغي على وكالات التنمية الدولية والمؤسسات المالية أن تلعب دورا أساسيا في ضمان مراعاة برامجها واتفاقاتها لاحتياجات البلدان النامية .

باء - من وكالة متخصصة

منظمة العمل الدولية

أثناء النظر في تقرير المدير العام (الجزء الأول) المعنون "الانتعاش والعمالة" في الدورة السادسة والسبعين (١٩٨٩) لمؤتمر العمل الدولي ، تم التشديد بصفة خاصة على الدور الذي يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تلعبه بفضل قدرتها وخبرتها فيما يتعلق بمشاكل سوق العمالة ونهجها الثلاثي الأطراف الذي يتضمن المشاركة الفعلية من الشركاء الاجتماعيين ، وكذلك على أهمية وضرورة تعزيز التعاون الدولي ، في موقف تظل فيه مشكلة الديون الخارجية مسيطرة على الساحة الدولية وعلى علاقات الشمال - الجنوب . وفي سياق الإعداد لاستراتيجية إنمائية دولية للعقد المقبل ، ينبغي على المجتمع الدولي ومنظمة العمل الدولية بصفة خاصة الإسهام في بروز المفهوم الجديد - الذي بدأ بالظهور بالفعل - والمتعلق بالتنمية والتضامن العالمي ، وعليهما قبل كل شيء تشجيع الحركة المتنامية الرامية إلى جعل الإنسان محور التنمية .

جيم - المنظمات غير الحكومية

مجلس الجهات الأربع

١ - ينبغي أن يبدأ تنفيذ الإعلان في نطاق منظومة الأمم المتحدة ذاتها . وينبغي أن يتضمن تدابير تكفل أن تكون موارد الأمم المتحدة (١) محددة الأولويات لمشاريع مصممة لتعزيز التمتع بحقوق الإنسان (الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية) ، و(٢) لا تسهم في أي مشروع لا يتسق مع حقوق الإنسان للشعب المعني . ويمكن أن تتضمن التدابير الفعالة الادارية والإجرائية لتحقيق ذلك ما يلي:

التدابير الإدارية

٢ - على جميع برامج الأمم المتحدة التي تقدم مساعدة تقنية أو مالية أن تستعرض برامج عملياتها والمبادئ التوجيهية لتقييم مشاريعها ، بحيث تضمن أن يكون الامتثال بمعايير حقوق الإنسان شرطا لمشاركة الأمم المتحدة في أنشطة التنمية . وينبغي تنقيح كتيباً البرامج والمبادئ التوجيهية حسب الاقتضاء ، وينبغي أيضا تنقيح مواد الإعلام الجماهيري لكي تفسر بوضوح الطريقة التي ستتم بها مراعاة العوامل المتصلة بحقوق الإنسان كجزء من عملية استعراض المشاريع . وينبغي أن يطلب إلى كل برنامج تقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان في غضون عامين عن التدابير الإدارية المتخذة .

٣ - يلزم إنشاء خدمات استشارية في ميدان حقوق الإنسان داخل النظام الإداري للأمم المتحدة . وينبغي تعيين موظفين لحقوق الإنسان في كل برنامج تنفيذي ، للعمل كل الوقت ، على أن ينسق بينهم مركز حقوق الإنسان . ويتعين أن تشمل وظائفهم تقديم المساعدة التقنية إلى موظفي البرنامج ، وتقديم المعلومات المتعلقة بجوانب حقوق الإنسان في البرنامج لكل من المنظمات غير الحكومية والحكومات ، وتقديم تقرير عن المعلومات ذات الصلة بتنفيذ حقوق الإنسان في البرنامج إلى لجنة حقوق الإنسان . وينبغي أن تتمكن المنظمات غير الحكومية الأساسية من إبلاغ اهتماماتها مباشرة إلى موظف حقوق الإنسان العامل بأي برنامج ، بصرف النظر عن مركزها الاستشاري .

الجوانب الإجرائية

٤ - ينبغي أن يشترط إدراج المعلومات التالية في كل طلب مقدم للحصول على مساعدة تقنية أو مالية من أي برنامج في منظومة الأمم المتحدة:

(أ) بيان يذكر بوضوح كيف سيؤثر المشروع على الحقوق الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان . وينبغي ربط أهداف المشروع صراحة بمعايير محددة لحقوق الإنسان كلما كان ذلك ممكناً ؛

(ب) بيان يشرح ماهية المشاورات الجارية على مستوى القواعد الشعبية لتقييم آثار المشروع المتعلقة بحقوق الإنسان ، ويلخص الآراء التي تم الإعراب عنها من جانب المنظمات غير الحكومية الأساسية . وينبغي تعيين المنظمات غير الحكومية التي تمت استشارتها ، مع ذكر عناوين الاتصال ؛

(ج) بيان يشرح تفصيلاً ماهية الترتيبات التي اتخذت لإشراك الأهالي والمجتمعات المحلية المتأثرة مباشرة بالمشروع في تخطيط المشروع وتنفيذه واستعراضه مستقبلاً .

٥ - ينبغي أن تتضمن المبادئ التوجيهية للبرنامج ، وخطابات الالتزام الموجهة إلى الحكومات بياناً مفاده أن المعلومات التي قدمها الطالب فيما يتعلق بالتقديرات لآثار حقوق الإنسان والمشاركة على مستوى المجتمعات المحلية في تنفيذ المشروع ، لها طابع التأكيدات ، وأن استمرار اشتراك الأمم المتحدة في المشروع سيتوقف على دقة هذه التأكيدات ومراعاتها كلياً . وينبغي أن تخضع المشاريع عادة لاستعراض سنوي ، أو في منتصف المرحلة ، لمتابعة الامتثال بهذه التأكيدات المتعلقة بحقوق الإنسان ، على أن تدعى خلالها الحكومة إلى الرد على أية اهتمامات أبلغت بها المنظمات غير الحكومية الموظف المعني بحقوق الإنسان في البرنامج .

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

١ - إذا ما أرادت افريقيا أن تجعل صوتها مسموعاً في المحافل الدولية فيلزم مزيد من التضامن على الصعيد القاري . ويتطلب النمو الاقتصادي بمعدل أسرع زيادة التعاون فيما بين البلدان الافريقية ، لتطوير صناعات متكاملة ، ووضع ترتيبات تجارية اقليمية وقارية ، واتخاذ تدابير تتجاوز الحدود لحماية البيئة . ويمكن للتضامن النقابي العمالي الافريقي أن يتيح دعماً للحقوق النقابية ويمكن أن يرسي مدخلاً منتظماً في المناقشات على الصعيد القاري .

٢ - ويجب أن يناضل التضامن الدولي من أجل اتخاذ إجراءات لتعزيز التنمية الافريقية . وعلى النقابات العمالية أن تمارس ضغطاً على حكوماتها لاعتماد تدابير محددة لزيادة تدفقات الموارد الموجهة إلى افريقيا . وتمثل منظمة العمل الدولية قناة مهمة لرفع اهتمامات العمال على الصعيد الدولي ولممارسة الضغط على البلدان لاحترام الحقوق النقابية . وأخيراً ، فسيواصل التضامن النقابي العمالي تقديم مساهمته المباشرة في إنشاء نقابات عمالية قوية بواسطة تقديم الدعم الدولي لأعمال نقابات العمال في افريقيا .

الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها

ينبغي التشديد على الحاجة إلى وضع حملات إعلامية بشأن الحق في التنمية على قدم المساواة مع الحملات الإعلامية المتعلقة بحقوق الإنسان الأخرى وينبغي دراسة إمكانية إدراج الحق في التنمية في برنامج أنشطة دائرة الخدمات الاستشارية (تقرير الفريق العامل ، الوثيقة E/CN.4/1989/10 ، الفقرتان ٢٩ و٣٠) .

الاتحاد البرلماني الدولي

١ - أجرى المؤتمر البرلماني الدولي الثمانون ، الذي عقد في صوفيا (بلغاريا) من ٩ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، دراسة متعمقة للإجراءات التي اتخذتها البرلمانات لتطوير التعاون الدولي في الميدان الإنساني وفي جعل التشريعات الوطنية متمشية مع المعايير والمبادئ والصكوك الدولية لحقوق الإنسان . وأكد المؤتمر من جديد ، في جملة أمور ، "ان الحق في التنمية حق لا يتزعزع ، يؤدي التمتع به إلى زيادة ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" . وفي اتفاق كامل من إعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية دعا المؤتمر البرلمانيين إلى "بذل جهود بناءة بصفة مشتركة على الصعيد الدولي لتعزيز حقوق الإنسان ، والتماس الاتفاق والفهم المتبادل ، وتحسين الاستعداد للتعاون ، والسعي إلى حلول للمشاكل العالمية مثل الجوع والمرض والفقر وانعدام المأوى وتدمير البيئة ، وإرساء نظام اقتصادي دولي عادل وديمقراطي" .

٢ - ودرس المؤتمر البرلماني الدولي الحادي والثمانون الذي عقد في بودابست (المجر) من ١٣ إلى ١٨ آذار/مارس ١٩٨٩ نطاقاً كاملاً من المسائل المتعلقة بحماية حقوق الأطفال ، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالتنمية .

٣ - وتمشياً مع المادتين ٧ و٨ من إعلان الحق في التنمية ، شدد المؤتمر الحادي والثمانون على أنه "من الممكن النهوض بحقوق الأطفال وضمانها على أفضل نحو عن طريق تضافر جهود المجتمع الدولي بأسره لإقامة نظام اقتصادي دولي عادل وتسوية المنازعات والقضاء على بؤر التوتر عن طريق الحوار والمفاوضات ، حتى يمكن تصحيح الحالة الحرجة للأطفال في البلدان النامية" .

منظمة الخدمة والعدالة والسلم في أمريكا اللاتينية

١ - من الجوهري بذل جهد أكبر من أجل زيادة فعالية التنسيق بين الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة . ويقتضي هذا تحقيق اتساق مختلف برامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة مع بعضها البعض حتى تنصب كل الجهود على اعتبار الحق في التنمية أحد الحقوق الأساسية . ويمكن تقييم إعمال هذا الحق عن طريق تحليل الامتثال بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ومن الأمور الحاسمة في هذا المجال أن تنظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الحق في التنمية عندما تدرس التقارير المقدمة من الدول الأطراف في العهد الدولي المتعلق بهذا الموضوع .

٢ - ونحن نتفق مع توصية الفريق العامل الأخرى التي تفيد أن الحق في التنمية ينبغي إدماجه كلياً مع غيره من حقوق الإنسان في حملة الإعلام العام العالمية بشأن حقوق الإنسان التي ستجري هذا العام .

٣ - وقد استطاعت بلدان العالم الأول تسخير موارد مالية واقتصادية هائلة يمكن تخصيصها للأغراض الإنمائية . وعلى هذا النحو ، فستكون الأعوام القليلة المقبلة اختباراً للتعاون الدولي والتضامن العالمي ، بهدف التحقيق الكامل لأحكام الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، القائل إن "شعوب الأمم المتحدة قد أكدت من جديد في الميثاق إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية ، وبكرامة الإنسان وقيمته وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وصممت على تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في نطاق حرية أعظم ..." .

٤ - وفي هذا السياق الاجتماعي والسياسي الجديد ، لا بدّ للمجتمع الدولي من محفل عالي المستوى يناقش فيه هذه القضايا . ونحن نوافق على الحاجة إلى عقد مؤتمر عالمي بشأن إعمال الحق في التنمية يشارك فيه ممثلون عن منظومة الأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية الاقليمية ، والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان .

خامسا - دور النساء في تنفيذ الحق في التنمية

ألف - من جهاز للأمم المتحدة

برنامج الأغذية العالمي

١ - عند دراسة دور المعونة الغذائية في دعم الحق في الغذاء والحق في التنمية فيجب التنويه بالأهمية الأساسية لإدماج البعد النسائي - لا سيما في افريقيا حيث تلعب النساء دورا حاسما كمنتجات للأغذية . وقد بذل برنامج الأغذية العالمي جهودا واعية في هذا الميدان الذي يعتبر مقوما هاما في مجال الموارد البشرية . وهناك حاجة ملحة لزيادة الاعتراف بدور المرأة وتقديره في مجال الإنتاج وإعادة الإنتاج وبالآثار المترتبة على مواصلة هذين الدورين في تصميم البرامج الموجهة إلى تحسين مستويات المعيشة لا للمرأة والطفل وحدهما بل للمجتمع بصفة عامة .

٢ - وليس هناك انفصام بين مهام المرأة الانتاجية ومهامها المتصلة بالأمومة . إذ يتم أداء كلتا المهمتين في إطار نظام من تخصيص أوقات العمل ، يفترض ، بطبيعة الحال ، حدا ماديا . وأحد أوجه القصور الرئيسية ، سواء في السياسات والبرامج المحلية أو في المساعدة الدولية ، أنها عندما تتصدى لأدوار المرأة في إعادة الانتاج في القطاعات الاجتماعية وأدوارها الانتاجية في الميدان الاقتصادي بصورة منفصلة ، تنحو إلى أن تشطر في برامج التنمية ما هو متسق في الحياة اليومية . وقد أعد البرنامج مؤخرا ورقة سياسة عامة لمجلس إدارته (لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية) يتضمن مبادئ توجيهية مفصلة موضوعة بصفة محددة من أجل الإدماج الواعي للبعد النسائي - بمعايير مقدرة استجابة المرأة - في جميع جوانب تصميم وتنفيذ وتقييم المشاريع المعانة من برنامج الأغذية العالمي . وهذا نهج تحتاج إلى اتباعه ، مع مراعاة أوجه التباين في الولايات والتركيز ، الوكالات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة .

باء - المنظمات غير الحكومية

الاتحاد البرلماني الدولي

١ - تمشيا مع المادة ٨ من الاعلان التي تنص على أنه "ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية" ، أجرى الاتحاد البرلماني الدولي برنامجا شاملا من الدراسات عن وضع المرأة ، لا سيما في عملية وضع القرار السياسي . ويمكن العثور على نتائج آخر الدراسات في وثيقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/CN.4/1989/NGO/24 .

٢ - وأجرت ندوة عالمية النطاق للاتحاد البرلماني عقدت في جنيف من ٣٠ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ دراسة مفصلة للنطاق الكامل من المسائل المرتبطة بمشاركة المرأة في عملية وضع القرار السياسي والبرلماني .

الحركة العالمية للأمهات

١ - بما أن الحركة العالمية للأمهات تمثل المرأة ، ولا سيما الأمهات ، فهي تود أن تشدد على الأهمية القصوى للتعليم كأساس لكل تنمية . وإذا ما أريد تعليم النشء تعليما صحيحا ، فيجب بذل جهود خاصة لتعليم الأمهات . وتقدم الأمهات الملمات بالقراءة والكتابة والمتعلمات دعما لا يقدر في تنشئة أطفال متعلمين . ولذلك فيجب إيلاء اهتمام خاص لمشكلة تعليم المرأة .

٢ - ولهذا الغرض ، فإن البرامج التي ثبت أنها حققت أقصى نجاح هي البرامج المتصلة بالقواعد الشعبية ، والمحددة الملامح في تنفيذها وفي أهدافها والمحددة النطاق . وينبغي تقديم دعم أكبر لمثل هذه البرامج ، التي تتسم ، علاوة على ذلك ، بأنها أقل تكلفة من البرامج الضخمة الطموحة التي يكتشف بعد مضي سنوات أنها كانت تجارب مثرية لواضعيها ومنظميها ولكن ليس بالضرورة لصالح من صممت لمساعدتهم .

سادسا - نظام تقييم تنفيذ وزيادة تعزيز الحق في التنمية

ألف - الحكومات

الصين

١ - إن إعمال الحق في التنمية مهمة طويلة وشاقة بالضرورة . ولا يمكن أن يُعهد بها إلى الوكالات المعنية بحقوق الإنسان فحسب بل ينبغي أن تضم جهوداً منسقة من جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والوكالات المتخصصة ، والاطراف المعنية . وينبغي تعزيز التنسيق والتعاون بين وكالات حقوق الإنسان ووكالات التنمية في نطاق منظومة الامم المتحدة وبين منظومة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية . ويُقترح أن يضاعف الامين العام للامم المتحدة جهوده في هذا المجال .

٢ - وبغية القيام على أوسع نطاق ممكن بنشر مضمون ومعنى إعلان الحق في التنمية ، سواء على الصعيد الدولي أو في داخل كل بلد ، فيمكن للامم المتحدة أن تعقد حلقات دراسية وحلقات تدارس عملي من أجل نشر الإعلان وفهمه على مستوى عام .

٣ - وينبغي للوكالات المعنية بحقوق الإنسان في الامم المتحدة أن تؤكد بالقدر نفسه على إعلان الحق في التنمية شأنه شأن الصكوك الدولية الاخرى لحقوق الإنسان . وينبغي للجنة حقوق الإنسان أن تطلب إلى الامين العام للامم المتحدة إجراء دراسة مفصلة عن طرق إعمال الحق في التنمية ووسائله ومناهجه وتدابيره وعوائقه وفرصه وأن يقدم مقترحات بصدد ذلك كله لكي تنظر فيها لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة .

٤ - وينبغي إنشاء جهاز لتقييم تنفيذ الحق في التنمية ولاقتراح الإجراءات الواجب اتخاذها مستقبلاً . ومن الممكن أيضا النظر في تعيين مقرر خاص لدراسة المسألة الواردة أعلاه .

٥ - وينبغي للامين العام أن يقدم دعماً مالياً كافياً للانشطة المتعلقة بالحق في التنمية .

٦ - ويمكن للجنة حقوق الإنسان أن تفوض لمركز الامم المتحدة لحقوق الإنسان إصدار تجميع للصكوك الدولية والتشريعات الوطنية المتعلقة بالحق في التنمية لتوزيعها بصفة عامة .

قطر

١ - ينبغي أن يتضمن تنفيذ إعلان الحق في التنمية تدابير وطنية ودولية ، إلى جانب تحديد لميادين التنمية التي تحتاج إلى عناية عاجلة . وينبغي أيضا تحديد البلدان وجماعات الأفراد التي تحتاج إلى مساعدة إنمائية عاجلة بغية وضع آليات ملائمة لتزويد الفئات المستهدفة بهذه المساعدة .

٢ - وتعتقد دولة قطر أنه ينبغي تحسين مناهج العمل الحالية للجنة حقوق الإنسان عن طريق إدخال مناهج جديدة تتيح لها أن تعالج بشكل فعال في أعمال اللجنة المقبلة المشاكل المتعلقة بتنفيذ الحق في التنمية .

باء - من جهازين للأمم المتحدة

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

ستزيد فائدة الاستبيان المتعلق بتنفيذ إعلان الحق في التنمية بوضع أسئلة محددة ، على أساس قطاعي ، تتعلق بدرجة مشاركة الأهالي في العملية إلى جانب نصيبهم من مكاسب التنمية .

برنامج الأغذية العالمي

ينبغي لأية تدابير بناءة تهدف إلى تعزيز الحق في التنمية مراعاة النقاط الأساسية التالية:

(أ) ينبغي انتهاج الحق في التنمية من زاوية الإنسان باعتباره الموضوع الأساسي للتنمية . وفي هذا الصدد لا بد من إيلاء اهتمام متزايد لتعزيز تنمية الموارد البشرية بصفتها حجر الزاوية للاعتماد الحقيقي على الذات .

(ب) ينبغي على الحكومات أن تلعب الدور الرئيسي في هذه الجهود على أن تلعب الأمم المتحدة والبلدان المانحة الأخرى دورا تيسيريا أو حافزا .

(ج) يرتبط الحق في التنمية والحق في الأغذية ارتباطا لا انفصام له ولذلك ينبغي أن تُدمج عن وعي الجهود الرامية إلى إزالة العقبات التي تواجه الحق الأخير في نطاق البرامج والأنشطة الأعم الرامية إلى تعزيز الحق الأول .

(د) ينبغي أن تتجاوز الجهود المبذولة لتعزيز التنفيذ الفعال لكل من الجوانب الإجرائية والموضوعية لقرار الجمعية العامة (١٣٨/٤١) نشر المعلومات وأنشطة التعليم والبحث . وقد أوصى بذلك فريق الخبراء الحكوميين العامل في تقريره المؤرخ في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ وهو مهم دون شك . ولكنه ينبغي أن يقترن بهياكل وآليات مؤسسية لرصد التنفيذ مرحلة بمرحلة . وكخطوة أولى ، فسيلزم وضع نظام مبسط وعملي لتقديم التقارير لوكالات الأمم المتحدة يمكن استكماله على المستوى القطري برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وستكون هذه طريقة لتعزيز التنسيق في نطاق منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع الحكومات .

جيم - الوكالات المتخصصة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١ - ترى الفاو أن قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٨٩/٤٥ المتعلق بالحق في التنمية هو متابعة منطقية للقرار ٤١/١٢٨ المعنون "إعلان الحق في التنمية" الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٨٦ . وبما أن هذا الإعلان لم يُعتمد عن طريق اتفاق الآراء ولا تتوافر حتى الآن سوى معلومات ضئيلة على المستويات الوطنية بصدد الكيفية التي تحمي بها عملية التنمية حقوق الإنسان والعكس بالعكس ، فنحن نرى من الجوهري أن تواصل الحكومات والمنظمات غير الحكومية وأمانات وكالات الأمم المتحدة التشديد على الطابع الملح لتعزيز الإعلان وتنفيذه .

٢ - وتشاطر الفاو فريق الخبراء العامل المعني بالحق في التنمية رأيه المتعلق بضرورة إجراء تقييم دوري للتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان . وستسهم المناقشات حول هذه التقارير في الأمم المتحدة في تحسين الحالة السياسية الدولية والوطنية فيما يتعلق بالحق في التنمية . والنقاط الـ ١١ المقترحة في مشروع الاستبيان بشأن تنفيذ الحق في التنمية شاملة تماماً . ونحن نعتبرها أداة مناسبة لتقييم التقدم المحرز . كما نؤيد الاقتراح المتعلق بإجراء تشاور عالمي في عام ١٩٨٩ ، إذا ما أمكن ذلك .

منظمة العمل الدولية

فيما يتعلق بالتقارير التي يمكن طلبها من الدول بصدد الإعلان ، يبدو أن الاستبيان المقترح (E/CN.4/1989/Annex I) يتضمن عددا من النقاط ، لا سيما النقاط ٣ و٤ و٥ و٦ ، تشمل من حيث الجوهر نوع المعلومات المطلوبة من الحكومات بموجب صكوك دولية مختلفة ، منها العهدان الدوليان ، واتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية بشأن سياسات العمالة وتنمية الموارد البشرية والصكوك الدولية الكثيرة الأخرى لمنظمة العمل الدولية والصكوك الدولية التي تتناول حقوقاً محددة مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية . وينبغي النظر في التنسيق الملائم في هذا الصدد بالنسبة لأي مخطط مقترح لتقديم التقارير فيما يتعلق بتنفيذ الحق في التنمية .

دال - من لجنة إقليمية

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

من رأي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أن "القائمة التوضيحية بالنقاط" الواردة في المرفق الأول من تقرير الفريق العامل (E/CN.4/1989/10/Annex I) ما زالت تحتاج إلى بعض التفصيل الدقيق لتحويلها إلى استبيان يمكن أن يحصل على نسبة كبيرة من الردود من الحكومات والمنظمات ذات

الصلة . ولهذا الغرض ، يُقترح أن تكون الأسئلة محددة قدر الإمكان لا تتطلب سوى ردود قصيرة أو بين خيارات متعددة ، نظرا لأن كثيرا من مرسلي الإجابات يعانون من ضيق بالغ في الوقت أو لا يرغبون في وضع ردود مسهبة تفسيرية .

هاء - من منظمة غير حكومية

مجلس الجهات الأربع

١ - يحتاج جانبان من تنفيذ الإعلان إلى مزيد من البحث: (١) قياس التقدم التدريجي في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و(٢) الترابط بين حقوق الإنسان . ويلزم التصدي لهاتين المسألتين بجدية - أي بصورة كمية ، استنادا إلى بحث معاينة محدد - ولكن ليس بالضرورة بصورة "موضوعية" ، لأن التمتع بحقوق الإنسان خبرة ذاتية للفرد ، أكثر منها حالة مادية يمكن قياسها بصورة آلية . وإلى أن توضع مناهج قياس يمكن الاعتماد عليها بصورة أكبر وتكون مقبولة على نطاق واسع فسيظل تقييم الأثر المتعلق بحقوق الإنسان غير دقيق نسبياً ، ومن ثم سياسياً دون داع .

٢ - ويمكن للأمين العام بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان ، ومركز التنمية الاجتماعية ، والوكالات المتخصصة ذات الصلة ، أن يبدأ سلسلة من الحلقات الدراسية التقنية بشأن القياس ، وبشأن الدراسة الكمية لترابط الحقوق . ويمكن إجراء هذه الحلقات الدراسية بالتوازي مع الأعمال التي يقوم بها المقرر الخاص المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

المرفق

قائمة توضيحية بالنقاط الواجب إدراجها في استبيان بشأن إعمال الحق في التنمية

إذا ما قررت لجنة حقوق الإنسان أن تقترح على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تقدم الدول دوريا (كل ثلاث سنوات أو كل خمس سنوات) تقريرا عن إعمال إعلان الحق في التنمية ، فإنه يمكن أن تأخذ في الاعتبار الأنواع التالية من الأسئلة:

١ - ما هي العناصر الأساسية لمضمون الحق في التنمية في سياق النظام الاجتماعي - السياسي والقانوني المحلي (المادة ١) .

٢ - ما هي السمات والأهداف الأساسية لنموذج التنمية المحلية وما هي الصعوبات الرئيسية (المحلية والدولية) التي تواجهها عملية تنفيذها (المادتان ١و٢).

٣ - كيف تضطلع الدول بواجب صياغة سياسات إنمائية مناسبة (الفقرة ٣ من المادة ٢) وما هي الصعوبات الرئيسية (المحلية والدولية) في هذه العملية .

٤ - ما هي الأدوات الرئيسية التي تكفل تساوي الفرص للأفراد كافة في وصولهم إلى الموارد والخدمات الأساسية (المادة ٨) وإلى المنافع الناجمة عن التنمية .

٥ - ما هي الخطوات الجاري اتخاذها لإزالة العقبات القائمة أمام إعمال الحق في التنمية ، والناجمة عن عدم التقيد بالحقوق المدنية والسياسية وكذا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفقرة ٣ من المادة ٦ ، والمواد ٢ و٣ و٥) .

٦ - ما هي الخطوات الجاري اتخاذها لتشجيع المشاركة الشعبية في جميع المجالات (الفقرة ٢ من المادة ٨) .

٧ - ما هي الخطوات الواجب اتخاذها لتنفيذ أحكام المادة ٤ من الإعلان المتعلقة بواجب الدول في وضع سياسات إنمائية دولية بغية تيسير إعمال الحق في التنمية إعمالاً تاماً .

٨ - ما هي الخطوات الجاري اتخاذها للمساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وبخاصة لخفض الإنفاق العسكري (المادة ٧) .

٩ - ما هي الخطوات الجاري اتخاذها محليا لضمان الممارسة الكاملة للحق في التنمية وتعزيزه تدريجيا (المادة ١٠) .

١٠ - ما هي الخطوات الواجب اتخاذها على الصعيد الدولي لضمان الممارسة الكاملة للحق في التنمية وتعزيزه تدريجيا (المادة ١٠) .

١١ - ما هي الخطوات التي تم اتخاذها أو التي يُقترح اتخاذها فيما يتصل بالتوصيات المعروضة في تقارير فريق الخبراء العامل المعني بالحق في التنمية .

- - - - -